

جامعة الجزائر 2- (أبو القاسم سعد الله)

قسم التاريخ

أ.ة - وهيبة بشرير

نظرة تقييمية وتقديرية لمؤتمر طرابلس 1962م

ثورة التحرير الكبرى لا تكون ذات فائدة تاريخية وعملية إلا بذكر ما تدون في الوثائق الأساسية كبيان أول نوفمبر وميثاق الصومام وميثاق طرابلس، حيث لا يمكن معرفة كل جوانب الثورة دون الإطلاع على هذه الوثائق ومدى مساهمتها ودعمها للنضال الثوري طوال الفترة الممتدة من 1954م - 1962م . فمؤتمر طرابلس جاء مباشرة بعد مرحلة كفاح مبرير وكان هدفه المعلن رسمياً إعداد برنامج بناء الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها بالتالي أردنا أن نسلط الضوء على مدى اعتبار ميثاق طرابلس الانطلاقة للدولة الجزائرية في مرحلة البناء والتشييد والقضاء على مخلفات الاستعمار الكولونيالي . والتعريف بميثاق طرابلس كمظهر للتنظيم المؤسسي السياسي التي عرفته الثورة الجزائرية بعد توقيع اتفاقية أفيان ووقف إطلاق النار بتبيان ظروف ومضمون ميثاق طرابلس مع التحليل والتعليل حول جوانبه الايجابية والسلبية .

- ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس :

ساهمت عدة ظروف في عقد مؤتمر طرابلس 1962 م لعل أهمها توقيع اتفاقية أفيان وانتهت المفاوضات بالاتفاق على كل الأمور السياسية والعسكرية وتم التوقيع على الاتفاق مساء يوم 18 مارس 1962م وبمقتضى هذا الاتفاق أبرم اتفاق آخر لوقف إطلاق النار ليدخل حيز التنفيذ بداية من يوم 19 مارس 1962م في منتصف النهار بكامل التراب الوطني الجزائري، كما خضع تسيير الشؤون الداخلية للبلاد إلى هيئة تنفيذية مؤقتة منذ وقف إطلاق النار ، تأسست بموجب الفصل الثالث من اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعت بافيان، وقد نصت المادة التاسعة من الاتفاقية على أنه " تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بشؤون الجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يتكون من رئيس ونائب وعشرة أعضاء ، وقد تم تشكيل المجلس بأعضائه الاثني عشرة⁽¹⁾ وتحديد مهمة كل واحد منهم بعد مشاورات ومراجعات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية وازدياد نشاط منظمة الجيش السري الإرهابية التي ظهرت بعد فشل انقلاب 22 أفريل 1961م الذي قادته مورييس شال.

بقدر ما كان الهدف أثناء الثورة واضحاً بقدر ما اشتد الصراع الداخلي والموضوعي لتسيير مرحلة ما بعد الحرب⁽²⁾، إضافة إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ، فكل هذه الأحداث سبقت انعقاد مؤتمر طرابلس في جوان 1962م الذي كان هدفه الأساسي المعلن رسمياً هو إعداد برنامج الدولة الجزائرية المستقلة ووضع مؤسساتها .

- التحضير لمؤتمر طرابلس:

في 27 ماي 1962م قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية إجراء دورة استثنائية قصد التحضير للحدث استقلال الجزائر المرتقب وقد تضمن جدول الأعمال ثلاث محاور أساسية برنامج جبهة التحرير الوطني الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية ، الحزب ،

المهام العاجلة لجبهة التحرير الوطني إضافة إلى تغيير إدارة أو مكتب سياسي مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتمزم المجلس الوطني للثورة اتخاذها ، تمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره بالحمامات بتونس ، هذا المشروع الذي سيتحول لميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه وقد تسنى للمجلس الوطني للثورة أن يتشاور في مشروع برنامج الحمامات .
ونشير إلى أن انعقاد الدورة كان في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس، أما المكتب المكلف بإدارة النقاش ، فقد سبق وأن تم انتخابه في الجلسات السابقة للمجلس الوطني للثورة .

وقد افتتحت مناقشات الدورة يوم 28 ماي 1962م تحت رئاسة بن يحيى في البداية وقد شرع الحاج بن علا في قراءة مداخلته التي تضمنت الأزمة التي تتهز جبهة التحرير الوطني وقد تطرق أيضا إلى الصراع القائم بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة ، كما ندد بركود المؤسسات الموجودة واقترح بان تتكفل الدورة بالمهام العاجلة ومنها إعادة هيكلة جبهة التحرير الوطني والتحضير للاستفتاء الخاص بتقرير المصير إضافة إلى الوضع المأسوي الذي تتسبب فيه منظمة الجيش السري الإرهابية ، واستمر اللقاء ثلاثة أيام كاملة هي 29 و30 ماي والفاتح من شهر جوان 1962م⁽³⁾.

- انعقاد مؤتمر طرابلس :

بعد مناقشة الحمامات انعقد مؤتمر طرابلس بأيام قبل الإعلان الرسمي عن الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية وبالتحديد في بداية شهر جوان 1962م ، شاركت في المؤتمر تقريبا كل القيادات التي برزت أثناء الثورة التحريرية عسكرية كانت أم سياسية ، موجودة في الداخل أم في الخارج بما في ذلك السجناء من قيادي الثورة وقد خرج المؤتمرين منه ببرنامج سمي بـ "ميثاق طرابلس" الذي تناول موضوع تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة في مختلف الميادين وعلى كافة الأصعدة⁽⁴⁾ .

- ميثاق طرابلس :

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم موائيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها والتصورات و الأفكار الجديدة التي أقرها فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار. وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الإستعمار. وفي الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظر قيامها كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد: فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة من المأسوية كما أن الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني كان يمر بأزمة حقيقية وكانت اتفاقيات ايفيان تحمل في طياتها شرا مستطيرا⁽⁵⁾.

إضافة إلى كل هذا كانت منظمة الجيش السري المعارضة لحل المسألة الجزائرية قد كثفت نشاطاتها المسلحة الإرهابية بغية إعادة خلط أوراق هذه المسألة.

ولمواجهة كل هذه التحديات انعقد مؤتمر طرابلس (ماي-جوان 1962)⁽⁶⁾ ، وأقر مشروع برنامج، متطلعا به إلى مسالمة التطور الطبيعي للثورة من خلال محاولة إعطائها ديناميكية جديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وهي في الحقيقة محاولة لتطوير المشروع الادبولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة.

- نظرة تقييمية نقدية لمسيرة المشروع ايدولوجي:

لقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس مرتكزة على محورين رئيسيين:

- تقييم الوضع القائم في البلاد من 1830 إلى 1962م بما في ذلك اتفاقيات ايفيان، وتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليه الميثاق " الثورة الديمقراطية الشعبية " .

فبالنسبة للمحور الأول، أعطى البرنامج تقييما شاملا لأوضاع الجزائر من الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات ايفيان، مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها، وبما أن اتفاقيات ايفيان كانت قد شكلت الفاصل في هذا المجال، فإن البرنامج وقف مطولا عند تحليل هذه الإتفاقية مبرزاً مواطن الضعف فيها، فأشار إلى التعاون بين الجزائر وفرنسا واعتبره قيوداً من قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي ويمنح من بين ما يمنح ضمانات محدودة ومكاناً ممتازاً للفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر، كما اعتبر احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسى الكبير، المطارات العسكرية والمنشآت الذرية في الجنوب من شأنه أن يحد من حرية الدولة الجزائرية ويهدد سيادته(7).

وبذلك نلاحظ أنه رغم المكاسب المحققة بواسطة اتفاقيات ايفيان، فإن ذلك لم يمنع برنامج طرابلس التحفظ عليها بتبنيان مخاطرها المحتملة كما لم يمنع من التنبه للمشروع الاستعماري الذي يهدف إلى إبقاء مصير الجزائر مرتبطاً بفرنسا بطرق وأشكال جديدة مما يشكل تهديداً حقيقياً في استكمال إبعاد الاستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية .

وبدیهي أن في مثل هذا الموقف دليلاً على رسوخ الفكر الوطني في هذه المرحلة، وعلى الاستمرارية والتواصل بين ايدولوجية الثورة الجزائرية و ايدولوجية الحركة الوطنية في مبدأ من أهم مبادئه وهو استرجاع السيادة كاملة غير منقوصة.

وإذا كانت اتفاقيات ايفيان قد شكلت لجهة التحرير الوطني الحاجز الأكبر في هذا التقييم، فذلك لا يعني أنها لم تكن واعية لحجم التحديات الأخرى والتي من ضمنها المنظمة المسلحة السرية والتي كان موقف البرنامج منها " القضاء عليها بشكل عاجل "(8).

كما قيم ميثاق طرابلس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستخلصة من ذلك التقييم مأساوية هذه الأوضاع، لذلك كان اقتراحه: " علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين والتعليم للأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع. وهذا ما يعني إعطاء السيادة الوطنية محتواها الحقيقي. وفي ذلك دليل آخر على العمق الوطني الثوري لادولوجية جبهة التحرير الوطني، وهو العمق الذي يزداد وضوحاً وتجلياً برفض البرنامج بأية محاولة فرنسية تهدف إلى بعث قوة ثالثة ومحدراً في الوقت نفسه من أن تحول هذه القوة إذا ما نجحت فرنسا في إيجادها استقلال الجزائر إلى نكسة ايدولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة ويعد هذا الموقف تكريسا لمواقف البرنامج السابقة للثورة(9).

وما يشد الانتباه في هذا التقييم، ذلك النقد الذي وجهه البرنامج بطريقة عمل جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة و إلى غاية الاستقلال: " إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني ولم تقدر ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة....ونشاهد تباعداً خطيراً بين الوعي الجماعي وبين ممارسة جبهة التحرير الوطني وقد حلت هذه السلطة بصورة مطلقة محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح الأبوة المستعالية. إن هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائماً يقوم على أساس الكفاح التحريري فقط يضاف إليه انعدام أي مجهود إيدولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالباً في مظهرها التكنيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة..إن جبهة التحرير الوطني ورغم من معارضتها الحقيقية للإقطاعية لم تقم بأي مجهود لتنجوا هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من

نظامها لأنها تناست بأن مفهوم السلطة المتطرفة وعدم المقاييس الصحية و انعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق روح الإقطاعية...

إن انعدام مذهب صارم لجبهة التحرير الوطني قد أتاح ظهور نفسية البورجوازية الصغيرة المطبوعة بالعقلية الغربية والتي تفصلها عن الشعب هو آية سخيفة⁽¹⁰⁾.

وما يجب الإشارة إليه هو أن البرنامج من خلال هذا النقد و إن كان وفق في إبراز بعض النواقص التي كانت عنصر تعطيل حقيقي لتطوير جبهة التحرير الوطني في المجالات السياسية والادبولوجية فإنه من جانب آخر لم يكن نقده سليما في بعض ما ذهب إليه ولا أدل على ذلك ما ورد في النص من كون جبهة التحرير الوطني لم تهتم بأن تتجاوز إيجابا مع الهدف الوحيد (الاستقلال) واهتمت فقط في الكفاح المسلح ولم تكن مقدره لما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات⁽¹¹⁾.

بمجرد العودة إلى بيان أول نوفمبر يتضح لنا أن هذا الحكم لم يكن حكما دقيقا ذلك الذي ذهب إليه و أضحوا البرنامج كون البيان أشار بصريح العبارة بالإضافة إلى تحقيق الاستقلال الوطني إلى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني وفي هذا دليل على ذلك الاهتمام الذي أولته جبهة التحرير الوطني لمرحلة ما بعد الاستقلال الوطني من تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية و الحرية و في فقرة أخرى من البيان نقراً: "إن هذه المهمة شاقة وثقيلة العبء وتتطلب كل القوة وتعبئة الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويل وأن النصر محققاً" ولعل هذا يفند ما ذهب إليه برنامج طرابلس في نقده المذكور آنفاً من كون جبهة التحرير الوطني لم تكن مقدره لما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات. وهو ما يثبت إذن ويجزم بأن جبهة التحرير الوطني منذ أن ولدت سنة 1954م كانت لها نظرة قريبة وبعيدة في إطار إستراتيجية واضحة سياسية وادبولوجية تهدف في أساسها تحقيق الاستقلال الوطني بواسطة الكفاح المسلح والإعداد في آن واحد لمرحلة ما بعد الاستقلال عن طريق الاهتمام بصياغة مشروع مجتمع للدولة الجزائرية المستقلة.

ومهما كان الأمر فإن البرنامج كما تتبعنا قدم تقييمها شاملا للأوضاع تضمنه نقدا لاذعا أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وبالرغم ما احتواه ذلك النقد من هفوات فإن ذلك لم يمنع من اعتبار هذا التقييم تطورا في مسيرة الفكر الوطني كون ميثاق طرابلس كما قال محمد العربي ولد خليفة: " وضع جردا دقيقا لاجبايات وسلبيات الماضي ". وهي عملية تساعد من دون شك على إعطاء المشروع الادبولوجي ديناميكية أكثر في مرحلة هامة من مراحل الثورة⁽¹²⁾.

ثم إن استخدام أسلوب النقد الذاتي في هذا التقييم دل بوضوح على عدم تطرف الفكر الوطني ونظرة الموضوعية ونزعة الوطنية المبينة والاحترام لإرادة الجماهير الشعبية وإرساء قواعد الديمقراطية.

كما إن اعتماد جبهة التحرير الوطني على دراسة الأوضاع وتقييمها سلبا وإيجابا وتوظيف ذلك لبناء مشروعها الادبولوجي يجعلنا نصف ادبولوجيتنا ضمن خانة الإيدبولوجيات العلمية وهي ادبولوجيات التي تعتمد الواقع والتجربة والتقييم الموضوعي في تسطير أفكارها و أهدافها.

و في تحليله للطبيعة الاجتماعية لحرمة التحرير الوطني أكد البرنامج على إن: " الفلاحين والعمال هم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي ودخولهم الجماعي للثورة قد جلب إليهم من بعد فئات الوطن الاجتماعية الأخرى.

وبذلك يكون ميثاق طرابلس قد أصبغ على الثورة الجزائرية طابعا شعبيا مبينا على أنها لم تكن صراعا طبقياً كما ذهب إلى ذلك البعض⁽¹³⁾ ، وإنما كفاحا شعبيا من أجل القضية الوطنية بجميع أبعادها.

بعد هذا التقييم للرصيد النضالي و الادبولوجي، سطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وهو ما أطلق عليه " الثورة الديمقراطية الشعبية.

لقد صادق الحاضرون على برنامج طرابلس الذي احتوى على محاور كبرى تتعلق بماضي وحاضر، ومستقبل المجتمع الجزائري، وردت مفصلة وموسعة وشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تعيشها الجماهير الشعبية الجزائرية وكان محتوى هذا البرنامج مستهلا بـ:

- إبراز صورة شاملة عن الوضعية الجزائرية ومكانة السيادة الوطنية فيها، حيث بانتهاء مفاوضات إيفيان وتوقيعها باتفاقيات 18 مارس 1962 التي وضعت حدا لحرب إبادة طويلة غذتها الرأسمالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري، اعتبرت اتفاقيات إيفيان انتصارا للشعب الجزائري هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ قبل إجراء الاستشارة الشعبية التي تفضي حتما إلى استقلال الجزائر⁽¹⁴⁾.

أما المحور الثاني الذي تناوله برنامج طرابلس فقد تضمن موضوع الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار الفرنسي، وطبيعة النظام الاستعماري الذي واجه الثورة الجزائرية بطريقة إبادة حقيقية، لقد كشف كفاح الشعب الجزائري عن حقيقة الاستعمار الفرنسي و طبيعته الأصلية وكونه نظاما ديكتاتوريا، كونه لم يتردد في سحق الثورة الجزائرية بانتقاله من النظام القديم إلى النظام الجديد عن طريق بعض المشاريع الإصلاحية كمشروع قسنطينة، لكن و أمام فشل هذه المساعي في ظل حدة الكفاح الثوري الجزائري لم تجد فرنسا بدا من اللجوء إلى التفاوض الذي انتهى بالاعتراف بالسيادة الوطنية⁽¹⁵⁾.

أما المحور الثالث فقد اشتمل على موضوع الجزائر على أبواب الاستقلال مشيرا إلى أن اتفاقيات إيفيان نظرت إليها الأوساط الاستعمارية التقليدية والفاشية على أنها بمثابة هزيمة ساحقة، وإهانة لم يسبق لها مثل الأمر الذي أدى للمستوطنين إلى محاولة إقامة نظام فاشي وإشعال نار الحرب من جديد بالجزائر عن طريق منظمهم الإجرامية O.A.S وعدم الاعتراف بنتائج اتفاقيات إيفيان، ولئن كانت اتفاقيات إيفيان تمثل انتصارا للشعب الجزائري من أجل تحقيق الاستقلال فهي في المقابل تثير عدة مشاكل أمام الدولة الجزائرية المستقلة بسبب بقاء المستوطنين الفرنسيين وحجم الضمانات التي أعطيت لهم، بموجب هذه الاتفاقيات وهي تتعارض مع المرامي الأساسية للثورة الجزائرية، بيد أن الدولة الجزائرية بإمكانها إدخال إصلاحات جوهرية في نطاق سيادتها الداخلية، وبالمشروع في البناء و التشييد عن طريق اتخاذ قرارات عاجلة وناجعة، بهدف التغلب على هذه الصعوبات وإذا كانت السيادة الوطنية قد استرجعت والجزائر على أبواب الاستقلال يبقى أن يعطي محتوى التحرير الوطني، لأن فرنسا وإن كانت قد عارضت طويلا استقلال الجزائر إلا أنها تحاول في هذه الظروف توجيه استقلال الجزائر وفق مقتضيات سياستها الاستعمارية⁽¹⁶⁾.

واحتوى المحور الرابع على موضوع ارتبط أساسا بمعالجة نقائص جبهة التحرير الوطني، وحلل تلك النقائص تحليلا نقديا وكشف الأسباب والخلفيات التي نتجت عنها تلك النقائص المتمثلة في:

- **جمل المؤهلات الثورية العميقة للشعب في الأرياف**، كان من الأسباب الرئيسية لقالة الوعي المناف للثورة الذي يسيطر على جبهة التحرير الوطني بنظرها إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني فقط، وهو ما يكشف عن جهلها للمؤهلات الثورية العميقة في الأرياف، فبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني ظهرت كزعة طلائعية متجاوزة أساليب ومفاهيم ومناهج الحركات السياسية التي كانت قائمة قبل اندلاع الثورة التحريرية فإن برنامج طرابلس يرى أنها لم تتجاوز إيجابيا الهدف الوحيد المسجل في البرنامج التقليدي للحركة الوطنية وهو الاستقلال، وبين برنامج طرابلس أنه على الرغم ما في المدى الثوري للكفاح الوطني من جدة وأصالة نجد أن الجماهير الشعبية تدرکہما وتشعر بها أكثر من الإطارات والأجهزة المسيرة.

- **الوعي الجماعي وممارسات جبهة التحرير**، حيث ينتهي برنامج طرابلس إلى أن ممارسات جبهة التحرير الوطني، كان يتم بعيدا عن ذلك الوعي الجماعي النابع من واقع ومعاناة الجماهير وهو ما عبر عنه في نصه: "نشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي، الذي نصح بالتصالح بالواقع من جهة وبين ممارسات جبهة التحرير الوطني، في كل المستويات من جهة أخرى" ويرجع برنامج طرابلس ذلك إلى غياب العامل الإيديولوجي في ممارسات الجبهة للسلطة، وعدم بذلها لأي جهد في هذا الميدان⁽¹⁷⁾.

- **المظاهر الإقطاعية في بعض جوانب نظام الجبهة**، حيث كان لضعف التربية الديمقراطية في صفوف المناضلين والمواطنين على السواء، انعكاساتها على بعض جوانب نظام الجبهة التي لم تقم "رغم معارضتها للإقطاعية وأسسها الاجتماعية" بأي مجهود لحماية نفسها (الجبهة من آثار الإقطاعية)، وحسب برنامج طرابلس فإن ذلك يرجع إلى أن الجبهة: "تناست بأن مفهوم المسؤولية المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق الروح الإقطاعية أو على بثها من جديد" والإقطاعية في مفهوم برنامج طرابلس لا تتوقف عند شكل واحد أو طبقة معينة، فهي ذات أشكال متنوعة إذ أنه: "كما وجدت إقطاعية زراعية يمكن وجود إقطاعيات سياسية ومجموعات فوضوية من القادة والرؤساء وفرق متحيزة من الزبائن والأشياع" ويرجع برنامج طرابلس ذلك إلى غياب الديمقراطية وانعدام ممارستها في صفوف المناضلين والمواطنين.

- **النفسية البرجوازية**، حيث يرى برنامج طرابلس أن من المظاهر السلبية التي سيطرت على عدد كبير من الإطارات والمناضلين، تلك الذهنية البرجوازية أو النفسية البرجوازية الصغيرة على حد تعبير البرنامج الذي يرى أنها: "نسيت في ماضي حياتها السياسية في إحداث خرائب لا حصر لها وهي توشك اليوم وبنفس الأهمية التي توجد في بقايا الإقطاعية أن تحدث ضررا فادحا بالثورة"، ويعيد برنامج طرابلس جذور خلفيات النفسية البرجوازية إلى طبيعة عمل الأحزاب السياسية قبل الثورة، ولتركيبها المتكونة أساسا من سكان المدن.

- **انفصال القيادة عن الجماهير**، إذ كان لابتعاد القيادة عن الواقع الذي تعيشه الجماهير أن خلق هوة بين القيادة، والجماهير الشعبية إذ أن: "انتصاب المرجع الأعلى لجبهة التحرير الوطني الجزائري في الخارج منذ السنة الثالثة للكفاح بالرغم من أنه كان حاجة اقتضتها الظروف إذ ذلك قد تسبب في إيجاد قطيعة بين القيادة والواقع الوطني وقد كان من الجائز أن تكون هذه القطيعة قاضية الجائز لحركة التحريرية كلها" ويعني البرنامج بذلك أن مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ لمدينة الجزائر سنة 1957، في اتجاه تونس أثر معركة الجزائر، كان يمكن أن تكون نتائجه بالنسبة لاستمرار الثورة نتائج وخيمة.

ويختم برنامج طرابلس نقده لنقائص جبهة التحرير الوطني، بالتأكيد على "أن تجربة سبع سنوات ونصف أثبتت أنه، من غير إيديولوجية ناضجة ومنسجمة مع الواقع الوطني وجماهير الشعب، لا يكون هناك حزب ثوري تلك هي حقيقة الحزب وإيديولوجيته، وبدون هذين الأساسين لا وجود للحزب إطلاقا" (18).

أما المحور الخامس الذي تناوله برنامج طرابلس فهو الثورة الديمقراطية الشعبية فالشعب الجزائري المظفر الذي يعيد للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها بعد حرب تحريرية مريرة وهو يدرك أن المعركة لم تنتهي بعد، بل بالعكس يجب أن تستمر لتوسيع ودعم وانتصار الكفاح المسلح بالتشديد الثوري للدولة وللمجتمع باعتبار محام الثورة الديمقراطية الشعبية تتطلب تحليل المعطيات الموضوعية للواقع، إن الجزائر ما انفكت ترفض الاستعمار الفرنسي وممارسته الإقطاعية منذ أكثر من قرن كونه يرتكز على الاستغلال الامبريالي واستغلال الشعب الجزائري استغلالا بشعا فطرد الجزائريين من أراضيهم، وتعرضت ممتلكاتهم إلى النهب وإلى السلب وحل المستوطنون محلهم، وكان من الضروري أمام هذا الوضع المتأزم القيام بثورات شعبية تزعزع كيان الاستعمار والإقطاعية الجزائرية، لذلك توجب على الثورة إزالة آثار الإقطاع بصورة نهائية لخدمة مصالح الشعب والوطن.

أما بشأن تحليل المحتوى الاجتماعي لجبهة التحرير الوطني، فقد ورد في البرنامج أن المقومات الاجتماعية لهذه الحركة تضم مجموع الشعب الجزائري وبشيء من التحليل للمحتوى الاجتماعي لكفاح التحرير يلاحظ أن الفلاحين والعمال هم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي، والتحاقهم الجماعي بصفوفها هو الذي كان سببا في انضمام فئات اجتماعية وطنية أخرى عليها، فكان تنويع الشعب الجزائري بالانتصار يتطلب من قادة الثورة الالتفات بعناية فائقة إلى وقود الثورة من فلاحين وعمال، وفي هذا السياق ينبغي التركيز على الأوضاع الجديدة وإعطاء الإمكانيات لمواطنين الذين سيفيدون بلدهم، وعليه فالمهام الأساسية للثورة

الديمقراطية هي معالجة مكاسب الكفاح وتحليلها انطلاقاً من الواقع الجزائري مع أخذ بعين الاعتبار مستلزمات التقدم المصري، والاكتشافات العلمية، وتجارب الحركات الثورية في العالم.

أما المحور السادس الذي تناوله برنامج طرابلس، فقد تطرق إلى الكفاح المسلح الذي يجب أن يترك المكانة للمعركة العقائدية، وأن الثورة الديمقراطية يتعين عليها أن تخلق الكفاح من الاستقلال الوطني: "إن الثورة الديمقراطية تشيد واع للبلاد، في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب".

فيما يخص المحتوى الديمقراطي فقد جاء في البرنامج أن مهام الثورة تتمثل في تقوية المواطن وإعادة له قيم المكبوتة التي ستصاغ في منظور حديث، بعد إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للإقطاع ومخلفاتها وإقامة مؤسسات وهيكل جديدة كفيلا بتحرير الإنسان من عوامل الإمبريالية ومما ورد في هذا الاتجاه، "إن الوضع الاجتماعي والثقافي للبلاد يتوقف على ظروفها الاقتصادية وحتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة نحو الاستجابة لاحتياجات الجميع في إطار نظام تعاوني يجب أن تصاغ التنمية في منظار اشتراكي بالضرورة...". (19)

وعند تطرقه للمحتوى الشعبي ذكر البرنامج بأن مصير الفرد الجزائري، مرتبط بمصير مجتمعه وأن الديمقراطية تتجاوز حدود تفتح الحريات الفردية، إلى التعبير الجماعي للمسؤوليات الشعبية، وأن تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، يتطلب إعداد طليعة واعية تشكل من عناصر منحدر من طبقة الفلاحين، والعمال، والشباب والمتقنين الثوريين وإسناد لهذه النخبة مهمة فكر سياسي، واجتماعي يعكس بوفاء طموح الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية (20)

ولتحقيق المهام الاقتصادية، الاجتماعية للثورة الشعبية يجب صياغة العمل والقيام به على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وفي المستوى الدولي حتى يتسنى تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبقياء الإقطاع، ووضع هيكل للمجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية، ومعادية للإمبريالية ونعني باختيار خطوط العمل هذه: (21)

بناء اقتصاد وطني: -

انطلاقاً من كون فرنسا، كانت تسيطر كلية على الاقتصاد الجزائري، وبأن هذه الأخير مختل التوازن وغير متناسق، فإن برنامج طرابلس قد أوصى بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع وانقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة وتطويرها بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية وانجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية ولن تتحقق هذه الغايات إلا بانتهاج سياسة التخطيط وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة العمال (22) وذلك عن طريق:

أ- **الثورة الزراعية:** التي تشمل على الإصلاح الزراعي، المرتكز على شعار "الأرض لمن يخدمها" وعلى تحديث الفلاحة، بواسطة توزيع التقنيات العصرية على أوسع نطاق، وتنويع الزراعات الغنية، وإحلالها محل الزراعات الفقيرة، وإعادة جمع الثروة الحيوانية، ثم المحافظة على الثروة العقارية، وتوسيعها بواسطة استصلاح الأراضي المنجرفة وتشجير الغابات المحروقة، وتوسيع المساحات المروية والتركيز على استصلاح مساحات جديدة.

ب- **تطوير المنشآت:** بواسطة تأميم وسائل النقل، وتحسين، وتجديد شبكات الطرق، والسكك الحديدية، وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى، والأسواق القروية.

ج- **تأميم البنوك والتجارة الخارجية:** لأن السيطرة على هذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية، وللتمكن من توجيهها في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الامتيازي بين فرنسا والجزائر، واستبداله بعلاقات حرة مع البلدان التي تعرض أفضل الأسعار ويضمن التعامل معها بمبادلات متوازنة أساسها المنفعة المتبادلة (23).

د- **تأميم الثروات المعدنية والطاقة:** إن هذا التأميم يشكل هدفا يجب تحقيقه على الأمد الطويل، وذلك بالعمل على: توسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى المراكز الريفية، وتكوين المهندسين والتقنيين في كافة المستويات حسب مخطط يؤهل البلاد إلى أن تشرف بنفسها على الثروات المعدنية والطاقة⁽²⁴⁾.

هـ- **تطوير الصناعة وتميئتها:** لقد حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم، ومصانع الإسمنت وفي الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية، وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية، والثقيلة التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدرج.

أما ميادين الاقتصاد الأخرى، فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية، وإنشاء صناعات صغيرة محلية، وجموية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة⁽²⁵⁾.

- تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير:

وذلك بانتهاج سياسة اجتماعية، تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية، وتحسين المسكن والوضع الصحي، وتحرير المرأة⁽²⁶⁾.

أ- **رفع مستوى المعيشة:** بواسطة العمل على جبهتين أساسيتين هما: محاربة البطالة، قصد إلغائها نهائيا، ومحارب مظاهر الترف والإسراف والتبذير من جهة وتعبئة الجماهير الشعبية لمضاعفة العمل، وإتقانه وحمل الدولة والأغنياء على اللجوء إلى التقشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة لتحديد الأجور و المرتبات من جهة ثانية.

ب- **محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية:** انطلاقا من تعلق الشعب بقيمة الوطنية، التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية، ومن تعطشه إلى العلم والمعرفة، الذين هما ضروريان لإخراجه من دائرة التخلف.

ج- **السكن:** وهو ميدان خاص بحياة ملايين الجزائريين، الذين هدمت نازلمهم في الأرياف واضطروا للعيش في أكواخ المجتمعات والمعسكرات أو في الأحياء القصديرية التي تكاثرت عند مداخل المدن، والقرى التي سلمت من الهدم والتخريب، لأجل ذلك فإن توفر السكن اللائق للمواطنين يعتبر من الإجراءات المستعجلة التي يجب اتخاذها طبقا لما تقتضيه دورة النشاط الاقتصادي، وعملية تأهيل الريف⁽²⁷⁾.

د- **الصحة العمومية:** يجب تأميم الطب والمنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج لجميع الناس في أقرب الأوقات وذلك وفقا للمبادئ التالية:

- تطوير مصلحة وطنية للصحة تتكفل بكل المنشآت والمستشفيات والمنشآت الصحية، تعمل بمشاركة أطباء يعملون يوميا، ويتمتعون بأحسن ظروف العمل، والبحث الممكنة.

- تنظيم حملات بمساعدة المنظمات الجماهيرية، والجيش لمحاربة الأوبئة والأمراض المعدية ولتطوير الحالة الصحية، وتحسينها.

- تكوين سريع للإطارات الطبية والصحية في إطار مخطط التنمية⁽²⁸⁾.

هـ- **تحرير المرأة:** باعتبارها نصف المجتمع، ونظرا لمشاركة الفعلية في تفويض أركان الاستعمار، لانجاز هذه المهمة، يدعو برنامج طرابلس إلى محاربة الأحكام الاجتماعية السابقة، والمعتقدات الرجعية، وتوفير الشروط الموضوعية التي تسمح بإشراف النساء في تسيير الشؤون العامة وتعمية البلاد.

- السياسة الخارجية:

وهي الوسيلة الثالثة لانجاز الثورة الديمقراطية الشعبية، وقد أشار برنامج طرابلس على أنها عامل أساسي، في تدعيم الاستقلال الوطني، وبلورة الشخصية الدولية للجزائر وهي تتمحور حول مجموعة من المبادئ الثابتة أبرزها:

أ- مناهضة الاستعمار والإمبريالية:

لتحقيق هذا المبدأ، يرى برنامج طرابلس أن الجزائر، مطالبة بالتضامن مع حركات التحرير في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالتعاون مع البلدان الاشتراكية، ومع قوى التحرر في البلدان الاستعمارية والإمبريالية نفسها، من أجل تفكيك النظام الذي يقوم عليه الاستعمار والإمبريالية، وعليه فإن واجب الثورة الجزائرية، يحتم عليها دعم حركة عدم الانحياز الايجابي، وتدعيم التحالف مع البلدان، التي نجحت في بناء استقلالها الوطني، وتحررت من السيطرة الأجنبية⁽²⁹⁾.

ب- مساندة حركة النضال من أجل الوحدة:

إن توسيع نطاق محاربة الإمبريالية سيغذي حيوية القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في نفس الاتجاه من أجل تحقيق الوحدة في المغرب الكبير، والوطن العربي، وإفريقيا، إن الطموح إلى الوحدة يندرج في سياق تاريخي حق، وهو يعكس حاجة تحرر الجماهير ورغبتها في تحريك أقصى قواها لتذليل الصعوبات التي تعرف ترقيتها، ويعد عمل توحيد البلدان المختلفة، عملا هاما ينبغي إدراجه في إطار اختيارات عقائدية، وسياسية واقتصادية تكون مناسبة لمصالح الجماهير، لذلك فالمهمة الواجب القيام بها، هي المساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير، والوطن العربي، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية، للحد من الصعوبات التي يجب تذليلها بصفة عملية.

ج- دعم حركات التحرير:

لقد عملت حرب التحرير بكثافتها وقوتها على الإسراع في إتمام عملية تصفية الاستعمار، في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، وستقدم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناضل فعلا لتحرير بلادها، ومن واجب الجزائر أن تولي اهتماما خاصا بالوضع في أنغولا، جنوب إفريقيا، وبلدان شرق إفريقيا، فالتضامن الفعال ضد الاستعمار سيمكن بلادنا، من توسيع جبهة النضال ودعم حركة الوحدة⁽³⁰⁾.

د- النضال من أجل التعاون الدولي:

باعتباره أمرا ضروريا لتوظيف المصادر المادية، والبشرية من أجل التقدم، وتحقيق التقدم والسلام في العالم، لذلك يرى برنامج طرابلس أن دعم الروابط مع بلدان آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وتطوير المبادلات في كافة الميادين مع البلدان الاشتراكية، وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، والعمل المشترك، مع القوى الديمقراطية، في فرنسا خاصة سيؤهل الجزائر للقيام بمسؤولياتها على الصعيد الدولي، ويجعلها قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسليح، والتجارب النووية، وفي العمل على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد⁽³¹⁾.

الخاتمة:

وخلاصة القول ، أن مؤتمر طرابلس هو من بين أهم موثيق الثورة التحريرية التي جاءت في مرحلة جد حرجة وهي الخروج من مرحلة الاستعمار والخضوع إلى مرحلة البناء والتشييد ، ولعل الأهمية الكبرى لهذه الوثائق هي تحقيق أهداف الثورة، باعتبارها مشاريع مستقبلية ومرجعيات عمل تعبر عن طموحات الشعب الجزائري في السلم والحرية والعدالة والتقدم، وهذا رغم ما قيل عن ظروف انعقادها والملابسات التي دارت فيها.

ففي الفاتح من نوفمبر 1954، صدر بيان أول نوفمبر، الذي يعتبر دستور الثورة، فحدد أهدافها ومبادئها الكبرى، وكان الاستقلال الوطني هو الهدف الأساسي لها، وذلك بإعلان الكفاح المسلح كوسيلة أخيرة فرضها الاستعمار على الشعب بتعنته وتصلب موقفه، وكقطيعة صريحة لكل أنواع العمل السياسي المسدود، فدعى الشعب الجزائري وكافة الشرائح الوطنية إلى التكتاف، جاعلا من القضية الوطنية القاسم المشترك والوحيد باعتبارها قضية عادلة تستوقف الجميع خاصة الضائر الإنسانية الحرة، وجاء ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، لتقييم وتفحص الوضع العام بعد قرابة السنتين من النضال الثوري من جهة ويستعرض المواقف المختلفة من الفعاليات الثورية وذلك برسم خريطة تنظيمية تمكن إبراز مؤسسات يوكل إليها دور المحرك والمولد للثورة وتعيين قيادة وطنية وتقسيم التراب الوطني إلى ولايات وتحديد المسؤوليات من جهة أخرى، ومن هنا كان الإجماع لبلورة خطة تكون الأرضية العسكرية والسياسية على انطلاقة جديدة للعمل الثوري وبعد سبع سنوات ونصف تقريبا من الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني، وطبقا لما حددته من أهداف الحرب في نداءها الأول يوم الفاتح نوفمبر 1954 وفي مؤتمرها الأول بوادي الصومام في 20 أوت 1956، وقد أدت المفاوضات التي كانت قد انطلقت بين ممثلي جبهة التحرير والحكومة الفرنسية والتي مرت بهذه محطات إلى إيقاف القتال بمقتضى الاتفاق الموقع بين الطرفين المتفاوضين بالإيجاب في 18 مارس 1962 والساري المفعول ابتداء من 19 مارس 1962، والتي تم فيها دراسة نتيجة الحرب التحريرية وكيفية بناء الدولة الجزائرية وتبعاً لذلك كانت دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكل أعضائه في الداخل والخارج لعقد مؤتمر تاريخي في عاصمة ليبيا الشقيقة طرابلس في شهر جوان 1962، والتي هي على وشك الميلاد الرسمي، لينتهي الاجتماع بالمصادقة على برنامج عمل سمي "برنامج طرابلس" وقد اشتملت هذه الوثيقة التاريخية الثالثة في مسيرة الثورة على نظرة عامة عن الحالة بالجزائر، وفكرة تشييد الدولة الديمقراطية الاجتماعية، وتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية.

وبهذا تكون الموثائق الثلاث قد أسست لمسيرة الثورة نحو الاستقلال في مختلف مراحلها من التفجير إلى التنظيم ثم التشييد

الملخص:

المفاوضات التي كانت قد انطلقت بين ممثلي جبهة التحرير والحكومة الفرنسية والتي مرت بهذه محطات إلى إيقاف القتال بمقتضى الاتفاق الموقع بين الطرفين المتفاوضين بالإيجاب في 18 مارس 1962 والساري المفعول ابتداء من 19 مارس 1962، والتي تم فيها دراسة نتيجة الحرب التحريرية وكيفية بناء الدولة الجزائرية وتبعاً لذلك كانت دعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكل أعضائه في الداخل والخارج لعقد مؤتمر تاريخي في عاصمة ليبيا الشقيقة طرابلس في شهر جوان 1962، والتي هي على وشك الميلاد الرسمي، لينتهي الاجتماع بالمصادقة على برنامج عمل سمي "برنامج طرابلس" وقد اشتملت هذه الوثيقة التاريخية الثالثة في مسيرة الثورة على نظرة عامة عن الحالة بالجزائر، وفكرة تشييد الدولة الديمقراطية الاجتماعية، وتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية.

Résumé:

LES Négociations qui ont joint les représentants du front national et les responsables de la republique française le 18 Mars 1962 ,Ont mené an cessezle feu qui prend effet de juisseance le 19 Mars 1962.

Le F.L.N après avoir étudié les dégâts qu'a causés la guerre a insisté à tracer un programme socioéconomique et politique en présence de tous les membres de l'Assemblée Nationale révolutionnaire Algérienne à Tripoli au mois de juin suivant afin de donner naissance à une République algérienne de façon officielle complète dans tous les domaines comme n'importe quel pays Souverain de Sa liberté et Son territoire .

المصادر والمراجع المعتمدة :

- 1- محمد جغابة، بيان أول نوفمبر 1954 دعوة إلى الحرب رسالة إلى السلام، دار هومة، الجزائر، 1999.
- 2 - علي هارون، "خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر 1962" ترجمة الصادق عماري، آمال فلاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003، ص 33.
- 3- محمد جغابة، مرجع سابق، ص 112
- 4 - عامر رخيصة، لزهرة بديدة، سيدعلي مسعود، ومحمد ودوع، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، رئيس المشروع محمد العربي الزبيري، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 278 .
- 5- عامر رخيصة وآخرون، نفسه، ص 279 .
- 6- عامر رخيصة وآخرون، نفسه، ص 280 .
- 5 - محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، دار الكلمة، لبنان، ب ت، ص، ص 271-272
- 7 - عامر رخيصة وآخرون، نفسه، ص 282 .
- 8 - محمد العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، مصدر سابق، ص 137 .
- 9 - عامر رخيصة وآخرون، مرجع سابق، ص 283 .
- 10 - عامر رخيصة وآخرون، نفسه، ص ص 283-284 .
- 11- حكيم بركات، المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1984م .
- 12 - عصامي أحمد، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954 - 1962 م، مذكرة ماجستير، إشراف جمال قنان، 2001، ص 246.
- 13 -النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954(بيان أول نوفمبر، قرارات الصومام، برنامج طرابلس)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص 43 .
- 14 - عصامي، المرجع السابق، ص 246-247.

- 15 - محمد العربي الزبيري، "تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ج2، سنة 1999، ص 229-230.
- 16 - الزبيري، نفسه، ص 232-233-234.
- 17 - عصامي، المرجع السابق، ص 247-248-249.
- 18 - عصامي، المرجع السابق، ص 249.
- 19 - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 67 .
- 20 - الزبيري، المرجع السابق، ص 184-185.
- 21 - الزبيري، المرجع السابق، ص 186.
- 22 - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 74.
- 23 - الزبيري، المرجع السابق، ص 186.
- 24 - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 67 .
- 25 - الزبيري، المرجع السابق، ص 186-187.
- 26 - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 77 .
- 27 - الزبيري، المرجع السابق، ص 187-188.
- 28 - النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 79-80.
- 29 - الزبيري، المرجع السابق، ص 189.
- 30 - النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 79-80 .

31- الزبيري، المرجع السابق، ص 189.